البُعد الاجتماعي ومؤشراته في التنمية المستدامة

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 23 يونيو 2019

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

تقول الباحثتان سعاد خلف ومليكة بوظياف في بحثهما (البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في الجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول): «إن البُعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يرى أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، ويهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع، وتسهم في التنمية الاجتماعية التي هي عملية تغيير حضاري تتناول آفاقًا واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان، وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، ورفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية من أجل رفع مستوى المعيشة، ومن أجل خدمة أهداف التنمية».

بمعنى آخر فإن البعد الاجتماعي في منظومة التنمية المستدامة يركز على الإنسان، فهو الذي يشكل جوهر التنمية بجميع صورها، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها وغير المحتاجين، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية والنزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي.

وعليه فإن منظومة التنمية المستدامة تتضمن تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، والمشاركة السياسية في صنع القرارات التنموية التي تؤثر في حياتهم، حيث يشكل الإنسان محور التنمية المستدامة، والعنصر المهم الذي تشير إليه جميع تعريفات التنمية المستدامة، وكذلك فهو عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة، وهناك نوعان من الإنصاف في هذه المنظومة هما إنصاف الأجيال المقبلة والتي يجب أخذ مصالحها في الاعتبار وفقًا لتعريفات التنمية المستدامة، والنوع الثاني هو إنصاف من يعيشون اليوم من البشر ولا يجدون فرصًا متساوية مع غيرهم في الحصول على الموارد الطبيعية والخدمات الاجتماعية. وهذا يعني أن التنمية المستدامة في بُعدها الاجتماعي تهدف إلى القضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية.

أي أن النظام لا يكون مستدامًا اجتماعيًا إلا في حال حُقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها

والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

وأكدت الأمم المتحدة من جانبها أن التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الأفراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية، ويعتبر البُعد الاجتماعي بمثابة البُعد الذي تتميز به التنمية المستدامة، لأنه البُعد الذي يمثل البُعد الإنساني بالمعنى الضيق والذي يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير في الاختيار السياسي. كما يشترط في هذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء لاختيار الأنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول، ويجمع أهل الاختصاص من المحللين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية أن مفهوم العمل والبطالة قد اكتسيا أبعاداً جديدة نهاية القرن 21. إذ تأثر مفهوم التشغيل بالتطور الذي شهدته الحياة الاجتماعية. بصورة عامة تظهر في ارتفاع نسب التنمية والتطور الذي عرفته الدول وخاصة النامية منها، إذ أصبح يلاحظ أنواع مختلفة للبطالة كالاختيارية، والإدارية، والتقنية وبطالة أصحاب الشهادات وغيرها، كما نتج عن التطور التكنولوجي ظهور مفاهيم جديدة للعمل كالعمل عن بُعد والعمل بالتناوب والعمل لحساب الغير، وهذا يعني أن المنظومة الاجتماعية أصبحت تشمل؛ المساواة في التوزيع، والحراك الاجتماعي، والمشاركة الشعبية، والتنوع الثقافي، واستدامة المؤسسات.

في عام 1995 وفي ظل أجواء يسودها الإحساس المتزايد بعدم الأمان في عصر الاقتصاد العالمي الجديد، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن، الدنمارك، وكان الموضوع الأساسي هو «وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية»، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسية.

وقد انتهى مؤتمر القمة الذي حضره ممثلو 186 بلداً منهم 117 رئيس دولة أو حكومة، إلى اتفاق مهم حيث تعهدت البلدان بموجبه بالعمل على تحقيق أهداف محددة في مجال التنمية الاجتماعية. فقد اتفقت البلدان على إعلان كوبنهاجن بشأن التنمية الاجتماعية، الذي تضمّن التزامات قطعية بالعمل بمزيد من الجد من أجل القضاء على الفقر، وتحسين الصحة والتعليم، والسعي إلى تحقيق العمالة الوطنية الكاملة. كما اتفقت البلدان على برنامج عمل من مائة فقرة يحدد الاستراتيجيات والغايات والأهداف المتعلقة بتحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى الناس في كل مكان.

أما أهمية هذا المؤتمر فتجلّت في تركيزه على الاحتياجات الأشد أهمية وإلحاحًا بالنسبة إلى الأفراد أي سبل المعيشة، والدخل والصحة والتعليم والأمن الشخصي. وعن طريق تحديد الأولويات، رفع مؤتمر القمة المعيار العالمي لتحقيق التقدم الاجتماعي، ونبّه أيضًا المؤسسات المالية

الرئيسية في العالم إلى أن جميع الخطط الاقتصادية يجب أن تعترف بآثارها الاجتماعية، وتتمثل التزامات التنمية الاجتماعية فيما يلي:

1. القضاء على الفقر المطلق بحلول موعد يحدده كل بلد.
2. دعم العمالة الوطنية الكاملة باعتبارها أحد الأهداف الأساسية للسياسة العامة.
3. تشجيع التكامل الاجتماعي القائم على تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها.
4. تحقيق المساواة والإنصاف بين المرأة والرجل.
5. الإسراع بخطى التنمية في إفريقيا والبلدان الأقل نمواً.
6. كفالة إدراج أهداف التنمية الاجتماعية ضمن برامج التكيف الهيكلي.
7. تهيئة «بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكّن السكان من تحقيق التنمية الاجتماعية».
8. تمكين الجميع على قدم المساواة من الحصول على التعليم والرعاية الصحية الأولية.
9. تعزيز التعاون من أجل التنمية الاجتماعية عن طريق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أن النتيجة التي خلص إليها مؤتمر كوبنهاغن ليست ملزمة قانونًا لأي بلد، فإن لها وزنًا أدبيًّا وسياسيًّا، ولا سيما أنها تمثل اتفاقًا تم التوصل إليه بين عدد كبير جداً من زعماء العالم. وتوافق الآراء العالمي هذا له فائدته في نظر البلدان، لأن بإمكانه أن يساعد على وضع معايير وأهداف

للتنمية الاجتماعية معترف بها عالميًا. وعلى الرغم من أن للبلدان انطباعًا عامًا مؤداه أن الأهداف والأرقام المستهدفة التي حددت في كوبنهاجن ستكون صعبة التحقيق، فإن معظم الدول ما تزال تؤكد أنها ملتزمة بالسعي إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. وقد شكَّلت معظم المؤتمرات الدولية التي تلت إعلان كوبنهاجن فرصة لحمل الحكومات على وضع قواعد ومعايير للتنمية الاجتماعية يهتدى بها في الجهود التي تبذلها المؤسسات المالية الدولية الرئيسية الأخرى، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكل بلد مسؤول عن وضع جدول الأعمال الاجتماعي المحلي الخاص به.

في عام 2000 وبحضور 189 من رؤساء الدول وبمقر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك تبنت الدول الحاضرة مشروع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية للدفع قدمًا بالتنمية وتخفيض الفقر بحلول عام 2015 أو قبله، ملزمين دولهم بذل المزيد من الجهد في البدء بمعالجة المداخيل غير الكافية، والجوع الواسع الانتشار، وعدم المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي، والافتقار إلى التعليم والرعاية الصحيّة والمياه النظيفة، كما يتضمن إجراءات تقوم بها البلدان الغنية لتخفيض الديون وزيادة المساعدات للبلدان الفقيرة، والتبادل التجاري معها ونقل التقانة إليها.

وفي عام 2015 عندما وُضعت «أهداف التنمية المستدامة 2030» كان للبُعد الاجتماعي نصيب الأسد في تحقيق تلك الأهداف، إذ بلغ نسبة وجودها في

منظومة أهداف التنمية حوالي 100٪، حيث وجد أنها – أي أهداف التنمية المستدامة – تبنى بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البُعد الاجتماعي للتنمية. وعندما صدرت الأهداف الـ 17 وجد أنها شملت مجموعة واسعة من القضايا والبُعد الاجتماعي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: القضاء على الفقر، والحد من أوجه عدم المساواة، وتوليد فرص العمل، وتعزيز التعاونيات والأسرة ودور المجتمع المدني والمسنين والشيخوخة والشباب والإعاقة والشعوب الأصلية، المساعدة في حل المشكلات المرتبطة بالوضع الاجتماعي للأفراد وتحسين قطاع التعليم، وغرس القيم السامية والعادات الإيجابية في نفوس أفراد المجتمع كتعريفه بضرورة التعاون فيما بينهم والقيام بواجباتهم ومهامهم، والتعريف بمكانة الأسرة وأهميتها باعتبارها أساس نشوء وتكوّن المجتمع، ورفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والعمل على تحسين أوضاعهم الاجتماعية، وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من كل ذلك فقد وجدت العديد من المجتمعات والدول – بحسب عدد من الدراسات التي رجعنا إليها – أن التنمية الاجتماعية تواجه العديد من العراقيل التي تحد من عملها وقدرتها على تحقيق النمو، منها:

1. الفساد الإداري والمالي الذي يعد من الظواهر التي تهدد كيان المجتمع.

2. **مواجهة التنمية بصورة عامة والتنمية الاجتماعية بصورة خاصة لمواقف متعصبة من بعض الجماعات التي تعرقل عملها من دون أن يكون لهم أسباب واضحة تبرر مواقفهم.**
3. **اعتقاد بعض المجتمعات أنّ حدوث أي تغيير قد يُفقدهم الأمان أو يهدد استقرار أبنائهم، ما يجعلهم يعارضون فكرة التطوير التي قد تتعارض مع مصالحهم.**
4. **ابتعاد الأفراد عن القيام بأي دورٍ يُضعف من منزلتهم الاجتماعية بحسب اعتقادهم، كأن لا يقوم فرد بمزاولة عمل يعتقد أنه لا يليق به أو بعائلته أو قبيلته.**
5. **جهل القائمين بثقافة المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى فشل المشروعات التنموية لبناء المجتمع.**
6. **انعدام شعور أفراد المجتمع بأهمية البرامج والمشاريع التنموية يؤدي إلى صعوبة نجاح الأهداف التي تسعى التنمية لتحقيقها.**
7. **فقدان التوازن والتكامل في قطاعات خطة التنمية المختلفة.**
8. **عدم وعي أفراد المجتمع بأهمية التنمية بشكلها العام.**
9. **عدم وجود تنسيق أو تعاون بين الأجهزة التي تضع الخطط وأجهزة التنفيذ.**

عمومًا فإن البُعد الاجتماعي في التنمية المستدامة تظل قضية محورية في جميع القضايا الخاصة بالتنمية، والسبب في ذلك لأنها تمس الإنسان

وحاجياته ومتطلباته، فلا يمكن أن تقام تنمية في أي دولة أو مؤسسة من غير أن يشعر الإنسان الذي يعيش فيها برضا وبالقبول، لذلك فإنه من الأولى على الدول والمؤسسات أن تدرس حاجات الإنسان أولاً ومن ثم تنطلق في تطبيق منظومة التنمية المستدامة.

وما زال الموضوع مفتوحًا للمناقشة والحوار.